المصـــدر : اليوم
التـــاريخ : 28-10-2007
الصفحـات : 16
العـــدد : 12553
المسلسل : 110

الحوار الوطني .. المفهوم ..الواقع ..الرؤى (2-4)

دعم لا محدود من المليك ليكون الحوار أحد أساليب الحياة بالمملكة

اليوم - الدمام

أدى نجاح اللقاء الأول للحوار الفكري، إلى الانطلاق لتجربة حوارية فريدة، سرعان ما تحولت إلى مشروع وطني للحوار، و أثمرت تأسيس مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بدعم لامحدود من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، بهدف خلق عادة جديدة في المجتمع السعودي، والعمل على ترسيخ ثقافتها، ليكون الحوار أحد أساليب الحياة في المجتمع فيألفه الناس و يعتادونه و ينشأون عليه برعاية المؤسسات التربوية و الإعلامية و الاجتماعية، لينتشر على مختلف المستويات و الموضوعات. فمع إنشاء المركز بات الحوار الوطني مؤسسيًا، ليشكّل حلقة وصل ولقاء بين القيادة وبين المواطنين.. وتنصهر في فعالياته إرادة الدولة مع إرادة المواطنين.. الهادفة للتحديث والتطوير والإصلاح، حيث تتفاعل في الحوار المؤسسي العقول وتتلاقح الآراء وتتضح معالم الطريق أمام صانعي القرار.. فضلاً عن أن من شأن مثل هذا الحوار المنهجي المؤسسي تعزيز الوحدة الوطنية ما يجعلها صخرة تتحطم عليها محاولات المتربصين.

.. اللقاء الثاني ناقش الغلو إدراكا لخطورته على البلاد وعلى العالم بأسره .. الصراحة و الشفافية و الحرية في الطرح أهم مميزات الحوار الوطني الثاني

المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 28-10-2007
الصفحـات : 16
العـــدد : 12553
المسلسل : 110

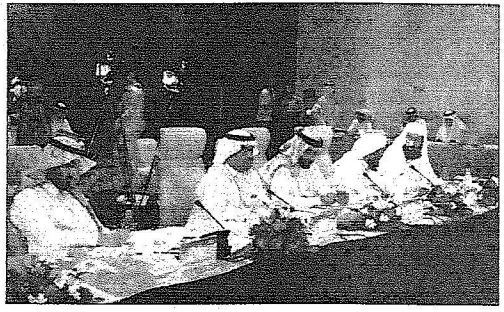

مؤتمر مكة المكرمة الحواري أنهى القطيعة الفكرية ومد الجسور بين الجميع
المرأة أثبتت قدرتها على الحوار واستحقت تخصيص اللقاء الثالث لقضاياها

وقد استثمر مسؤولو مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الأجواء المفعمة بالترحيب بتجربة الحوار الوطني وزخم إنشاء المركز، للانتقال من مرحلة البناء والتأسيس إلى مرحلة ترسيخ الحوار وتكريسه من خلال عقد سلسلة دورات حوارية شملت معظم أرجاء الوطن بداية من مكة المكرمة والمدينة المنورة مروراً بالمنطقة الشرقية والجنوبية والشمالية.. سيما وأن المركز قد أعطي صلاحيات ومهام معينة ومحددة لا تتعارض مع المجلس النيابي الشوري ولا مراكز الأبحاث الأخرى، من حيث مهمته تتعلق بتوكيد الوحدة الوطنية، وترسيخ كل ما له علاقة بتمتينها والمحافظة عليها، من خلال جعل الحوار أسلوباً ومنهجاً في حياة المجتمع السعودي، عبر المتحاورين والمتفاعلين مع برامجه الذين يشكلون فئات بل أطيافاً متنوعة من المجتمع، منهم العالم الشرعي، والمثقف، والمفكر، ورجل الأعمال، وفيهم المعلم والمربي وهكذا، الذين لهم كامل الحرية ان يقترحوا ما يرونه مناسباً لهذا الحوار بشفافية وصراحة وصدق

المصـــدر : اليوم
التـــاريخ : 28-10-2007
الصفحـات : 16
العـــدد : 12553
المسلسل : 110

وموضوعية في القول.. ونبل القصد ووضوح الهدف وسمو الغاية في التناول.

الغلو والاعتدال

أقام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني اللقاء الوطني الثاني للحوار الفكري بمكة المكرمة خلال الفترة ما بين 4- 8 ذي القعدة 1424هـ الموافق 27- 31 ديسمبر 2003م، بعنوان: «الغلو والاعتدال: رؤية منهجية شاملة» استكمالاً لعملية بناء وترسيخ الحوار، ليكون أسلوب حياة ووسيلة أولية للتعرف على الحقائق واتجاهات الرأي العام، لتوضع أمام الجهات المعنية بالإصلاح والعاملة في سبيله. شارك فيه مجموعة من العلماء والمفكرين والمثقفين من المواطنين والمواطنات، يمثلون وجهات نظر فكرية متنوعة واختير الموضوع بعناية، إدراكًا لخطورة الغلو، و ضرره على البلاد والأمة، بل على العالم بأسره. واعتبارًا للسياق الزمني الذي نعيشه وما شهده من ألوان الغلو التي ظهرت آثارها.

وحررت أوراق عمل في موضوع اللقاء من قبل خبراء مختصين، لتشمل معالجة الموضوع من النواحي الشرعية والاجتماعية والنفسية والتربوية والسياسية والاقتصادية والإعلامية لبلورة رؤية واضحة متوازنة في هذا الأمر، بما يؤدي إلى تفعيل الطرائق الحميدة المفضية إلى إبعاد رياح التشدد والغلو عن هذا الوطن ، وبما يحافظ على اللحمة الوطنية ، وتماسك المجتمع في زمن يعج بالحركات غير السوية التي تحرف تعاليم الدين وتناقض مقاصده .

و هدف اللقاء إلى دراسة المشكلة وأسبابها وتحليل عواملها للخروج باقتراحات تساعد على مواجهة مظاهر الغلو، و شارك في هذا اللقاء 60 مشاركًا ومشاركة من العلماء والمثقفين وقادة الرأي في المجتمع ، كما شارك 15 باحثًا من ذوي الاختصاص. و تناول المجتمعون موضوع الغلو والاعتدال في 14 جلسة عمل، وحفلت الجلسات بالمناقشات الحرة والصريحة والهادفة لمحاور اللقاء.

و كانت فكرة هذا اللقاء من البدء صائبة وضرورية في هذه المرحلة المهمة من ناحيتين: أولهما لتوكيد أن هناك إمكانية كبيرة لمواجهة المحاولات الدخيلة الرامية إلى إضعاف الوحدة الوطنية والإجماع الوطني.

والثانية: استشعار المسؤوليات الكبيرة التي تتطلب من النخب الوطنية العمل على محاصرة الاحتقانات التي تبرز على شكل أزمات ومشكلات اقتصادية وتربوية وتعليمية وسياسية في مرحلة من أدق المراحل التي تمر بها المملكة.. من خلال توسيع مشاركة القوى الوطنية والشعبية في صناعة القرار.

نقلة نوعية

ولوحظ أن ثمة تطورًا ونقلة نوعية، أقدم عليهما هذا اللقاء عندما قام بدعوة عشرة من نساء الوطن للمشاركة في حضور الملتقى، وإن كان قليلاً نسبيًا لكنه يعد جيدًا إذا أخذنا بعين الاعتبار، العزلة القاسية والصارمة التي كانت مفروضة، فيما مضى، وأعطى مشاركتهن بهذا العدد مؤشرًا كبيرًا باحتمالات مشاركة أكبر للعنصر النسوي بالحياة العامة وليس فقط لقاءات الحوار الوطنية الدورية.

في هذا اللقاء لم تخيب المشاركة النسوية الظنون بها، حيث استطاعت المرأة السعودية أن تثبت قدرتها على الحوار الموضوعي والجاد، وأن تجدد تحديد مطالبها لتحسين وضعها وتمكينها من المساهمة في التنمية الوطنية وبناء المجتمع بالتوازي مع أخيها المواطن. ولعل مشاركتها في هذا اللقاء كان ردًا عمليًا على البعض الذين أرادوا تحجيم دورها ، كما كانت خير مثال على مَن جنحوا إلى اتّهامها بالقصور عن القدرة على المساهمة في البناء التنموي بل يمكن أن تحقق المزيد من المكاسب إذا ما أفسحت أمامها مجالات العمل المتنوعة وأتيحت لها فرص المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني، لتعطي المزيد والمزيد من الإنتاج المثمر والمزيد من المشاركة الوطنية في جميع المجالات ، كما كانت أبلغ رد على التخرصات التي ما فتئت ترددها وسائل الإعلام الغربية عن وضع المرأة المسلمة في المملكة العربية السعودية خصوصًا والعالم العربي عمومًا، وما يتلبسه ذلك من سوء مزعوم.

الصراحة و الشفافية

كان أهم ما ميز الحوار الوطني الثاني الصراحة والشفافية والحرية في الطرح، وصراحته ونضجه، كل الآراء التي طرحت على طاولة اللقاء أخذت حقها في النقاش دونما تقليل من قيمة الرأي أو صاحبه، فلم يكن تباين المشارب الفكرية سببًا في تعثر الحوار أو احتقانه، لأن الجميع قرر قبل اللقاء أن يتجاوزوا كل الخلافات الفكرية والمذهبية الضيقة مؤكدين في الوقت نفسه على مسلمات أهمها حفظ وصيانة كرامة وحرية المواطن واعتبار الكفاءة هي المعيار الحقيقي عند المفاضلة وان قوة هذا الوطن مستمدة من قوة أداء سلطاته دونما تداخل بينها.

والواضح لما تم في مؤتمر مكة المكرمة الحواري، يمكنه تلمس هذه النتائج بسهولة، فقد اجتمع على طاولة واحدة كل أصحاب المذاهب والتوجهات الفكرية، استطاع الحوار أن يؤلف إلى حد بعيد بين قلوب هؤلاء، لأنهم طرحوا ما لديهم من آراء وقناعات فكرية ومذهبية على مائدة الحوار واستمع كل منهم للآخر وأدرك بدقة كيف يفكر وبماذا يعتقد وما هي أولوياته.

أسهم تواجد هذا الحشد من المثقفين طيلة أربعة أيام في تعارفهم ومناقشتهم لأمور بلادهم ووطنهم في جو ودي متآلف، حيث أتاحت اللقاء الفرصة الفكرية، واستطاع أن يمد جسور التواصل بين الجميع، فلم يكن غريبًا أن تشاهد مظاهر الغبطة والسرور على محيا الجميع وفشا السلام بين الأضداد وتعانقوا عناقًا أخويًا .. وهذا البعد الإنساني أضفى جوًا من الود والمحبة والألفة وإن لم يمنع في بعض الأحايين تعليقات لاذعة لبعض هنا وهناك.

التسامح و التعددية

وكان أحد أهم نجاحات هذا اللقاء، التسامح الذي بني على فهم صادق للآخر .. فالتسامح والتعددية، إثراء للمجتمع وهما مبدأ وقانون إلهي حتمي في هذا الكون... فجنينا جميعًا أفرادًا وجماعات، رجالاً ونساء عملاً وطنيًا مخلصًا، ورائعاً تمثل في مساهمة أطياف هذا المجتمع على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم في هذا الحوار بطرح رؤاهم حول العديد من القضايا التي تهم المجتمع وتشكل في الوقت نفسه تحديًا في مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح، فترسيخ فضيلة التسامح من شأنها تغيير الخارطة الذهنية لدى الأفراد، لتضيف إلى تصوراتهم الذهنية أنماطاً جديدة في طريقة التفكير بعد اكتساب قدرة أكبر على فهم وإدراك التغيرات من حولهم ومن ثم فهم التصورات الذهنية

المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 28-10-2007 العـــدد : 12553
الصفحـات : 16 المسلسل : 110

لدى الآخرين. وكنتيجة لذلك يتحولون بعقلية منفتحة إلى تقبل الحوار كأسلوب حضاري ينشد مساعدة الآخرين للتعبير عن أنفسهم بصراحة وحرية من منطلق المبادئ التي تنظر إلى الفرد.. أي فرد بأخلاقه ومبادئه لا بالأمور الخارجية والقشور الشكلية. و قد أماط رئيس اللقاء الوطني للحوار الفكري الشيخ صالح الحصين الثام عن احصائيات مدهشة في حضرة خادم الحرمين الشريفين لتسليمه - حفظه الله - البيان الختامي والتوصيات، عبرت عن تواؤم وطني في الثوابت والمشتركات، فأوضح الآلية التي دارت بها المناقشات والخطوات العلمية التي اتبعت للوصول به الى غاياته النهائية.. حيث تم توزيع استبانة في آخر جلسة على كل الأعضاء ركّزت على عدة محاور في مقدمتها: أفصحت عن رضاء المشاركين عن مسار الحوار ولم يكن راضيًا عنه سوى 8 بالمائة من الحضور، فيما عبر 5 بالمائة فقط عن عدم رضاهم عن طريقة عرض البحوث، أما عن المناقشات وطريقة المداولات المفتوحة فقد عبّر 8 بالمائة عن ملاحظاتهم عليها.. وأبدها الباقون بقوة. ولعل من أهم التوصيات وأكثرها تكرارًا في بيان اللقاء الختامي، أهمية الحوار والتشديد على فتح آفاقه ومنابره بل وتبنيه بالشكل الصحيح كأحد أهم ركائز العصر وهو أن تمتلك حواراً خلاقاً وفاعلاً وتعلم محاوريك على استماعه واحترامه قبل التفرد به وصيانته لوحدك وهذه من نتائج مثل هذه التجمعات الوطنية والشفافة والشجاعة من أجل مستقبل تنتظره الأجيال، وما يؤخذ عليها خلوها من برنامج عملي يجسد هذه القرارات، فمشروع التحديث والتطوير والإصلاح أصبح من الظهور بمكان فالمطلوب خطط استراتيجية واضحة للتنفيذ والتطبيق ولو بعد حين.

تفاعل كريم

تفاعل الدولة الحي مع مسيرة الحوار كان ملحًا معًا وضرورة لنجاحه على المستوى الوطني، فلمس الجميع احتضان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لهذا المشروع الحضاري، وأولاه عناية ودعمًا معنويًا ماديًا واضحًا تجلى ذلك خصوصًا في اللقاءين وفي الموافقة على إنشاء مركز الحوار وإعطائه مبنى في الرياض، وتواصلاً مع هذه الرعاية الكريمة، والاهتمام الرسمي الذي جسده حفظه الله كمصدر اطمئنان وأمان في أن هذه الإصلاحات التي يطرحها المشاركون في هذه اللقاءات هي محط اهتمام وتقدير من ولاة الأمر، وقد أنصت الجميع لكلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - مساء الأربعاء 14 من ذي القعدة1424هـ - التي حدد فيها رؤية الدولة تجاه التوصيات التي رفعها المشاركون في اللقاء الثاني للحوار، كانت هذه الكلمة رسالة عميقة الدلالات.. واضحة الأسباب وإن اختلفت قراءاتها.. من تيار إلى آخر.. لكنها ستظل رسالة لكل ألوان الطيف الفكري لضبط وتيرة الطروحات الفكرية التي تدور رحاها على الساحة.. وتعكس رؤية الدولة وطبيعة قراءتها لما يجري على هذه الساحة، فبقدر ما حملته من دلالات واضحة.. إلا أنها عكست أيضًا واقعًا معينًا ومؤشرًا باتجاه قراءة خادم الحرمين الشريفين للأحداث واستخلاصها .. عبارات ترقى لأن تكون عناوين لحوار فكرية وسياسية ينبغي إثراؤها فكريًا وأن تسمى المصالح والدوائر الرسمية إلى تفعيلها ومقاربتها على أرض الواقع والعمل على ترجمة هذه الأفكار التطويرية والتحديثية عبر منظومة هيكلية وتشريعية.. يمكن من خلالها قياس كل الطروحات والأفكار التي تدور على الساحة. ويمكن الاستنتاج من هذه الكلمة الكريمة المركزة عددًا من النقاط الاستراتيجية في مشروع الإصلاح الوطني:

- توجهات الدولة الرسمية أن هناك ثوابت لن تحيد عنها في الحركة الإصلاحية المقبلة، وتتمثل في مرجعيتين أساسيتين لا يمكن الحيدة عنهما في كل صغيرة وكبيرة، وهما: المرجعية الشرعية والمرجعية الوطنية.

- وقوف الدولة موقف وسطي تجاه مشروعات التطوير والتحديث و الإصلاح التي تفرزها مثل هذه الحوارات وغيرها من قنوات الفرز الاجتماعي.. وهذا ما عبر عنه حفظه الله بالمنهجية الوسطية التي لن نحيد عنها، والتي تمثل خطاً فاصلاً بين التطرف إلى اليمين أو التطرف إلى اليسار.. وكانت كلماته واضحة في هذا الخصوص.

- الحوار هو ظاهرة إيجابية صحية، ولكن ينبغي أن ندرك تمام الإدراك أن للحوار قواعده وآدابه ومستلزماته ولهذا فقد دعم المقام الكريم مبدأ مواصلة الحوار وترسيخ مفاهيمه في مجتمعنا، وتربية النشء على منهج الحوار والتفاهم والأخوة الوطنية الخالصة.

- إصرار القيادة على المضي قدمًا في التطوير والتحديث والإصلاح، وفق رؤى وثوابت متفق عليها من قبل جميع التوجهات السعودية على اختلاف مشاربها لافتًا الى ضرورة التأني في اتخاذ أي قرار في هذا الشأن، ليأتي متوافقًا وطبيعة المجتمع وخصوصيته فالحكمة تتطلب مثل هذا التوجه، دون أن يعني ذلك لا يعني أن تكون متثاقلة في تطبيقاتها وتنفيذها.

- رغبة المقام الكريم في المسارعة في خطوات الإصلاح الاجتماعي، حيث وجه أن يتضمن اللقاء الثالث في المدينة المنورة أكثر عن موضوع.. وهذا يواكب اهتمامه حفظه الله، ورغبته في تسريع الإصلاحات الوطنية.

جاءت كلمة خادم الحرمين الشريفين، لتضع الضوابط التي يمكن لها أن تحمي الحوار الاجتماعي العام من أن يكون منزلقًا لفوضى، تتهدد الوحدة الوطنية التي ينبغي لكل حوار أن يستهدف دعمها ولكل تعددية أن تتوخى تكريسها، حيث يمكن القول : إن هذه الكلمة الكريمة الضافية، استهدفت تحقيق هدفين رئيسيين في مرمى فئتين متباينتين:

أولاً: توجيه رسالة تطمين لأولئك الذين يشككون في نهج التحديث والتطوير ويتخوفون من الحوار أن يمس ثوابتنا العقدية، بالتوكيد أن الإصلاح والحوار لا يمكن لهما أن يشكلا مساسًا بالعقيدة، فالعقيدة الاسلامية قبل أي حوار أو إصلاح ما دمنا وطنًا مسلمًا عربيًا حرًا.

ثانيًا: توجيه تحذير إلى الذين يحاولون تحويل الحوار الى إمساس بالوحدة الوطنية او تعريض للعقيدة الاسلامية أو نيل من هوية الوطن وسيادة الدولة ، وهي خطوة تقويمية كريمة، لإعادة الحوار إلى هدفه السامي ويكرس لضرورة التزامه بآلياته وما ينبغي ان يتم تحديده به لكيلا يتحول إلى نقمة وفوضى عارمة تضر بالعقيدة والوطن والمواطن.

حقوق المرأة

واستمرارًا لبذل الجهود الحوارية الوطنية في عملية تراكمية لبناء وترسيخ ثقافة الحوار في المجتمع السعودي، ليكون أسلوبًا للحياة وتقليدًا ثابتًا من تقاليده، ووصلاً لجهود العلماء والمفكرين والمثقفين الذين اجتمعوا في اللقاءين الوطنيين الأول والثاني، أقام

المصـــــدر : اليوم

التـــاريخ : 28-10-2007 العـــدد : 12553

الصفحـات : 16 المسلسل : 110

مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني اللقاء الوطني الثالث للحوار الفكري بعنوان: (المرأة.. حقوقها وواجباتها وعلاقة التعليم بذلك) بالمدينة المنورة في الفترة ما بين 24- 26 ربيع الاخر 1425 هـ الموافق 12- 14 يونيو 2004 م.

وقد اختير موضوع الحوار بعناية إبرازاً لرسالة المرأة ومكانتها في الإسلام واستجابة لتوجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وتفاعلاً مع الحضور المتميز للمرأة السعودية في فعاليات اللقاء السابق الذي أوصى بطرح هذا الموضوع والاهتمام الظاهر في المجتمع بقضايا المرأة. وقد شارك في اللقاء مجموعة من العلماء والمفكرين والمثقفين من المواطنين والمواطنات يمثلون وجهات نظر فكرية متنوعة: 35 مشاركاً و35 مشاركة، كما شارك 9 باحثين و 9 باحثات من ذوي الاختصاصات المختلفة، حيث تناول المجتمعون موضوع اللقاء في تسع جلسات حفلت بالمناقشات الحرة والصريحة والهادفة لموضوع اللقاء الذي اشتمل على عدد من المحاور.

اختلاف تنوع

وهدف اللقاء الحواري الثالث إلى دراسة حقوق المرأة وواجباتها وشكلت هذه الثنائية عناية بالتوازن الذي تفتقده كثير من النظرات المعاصرة فالنساء هن شقائق الرجال كلاهما يكمل الآخر وبكل منهما تكون عمارة الارض فهما شريكان في الحقوق والواجبات واختلافهما في ذلك انما هو اختلاف تنوع وتكامل ولئن تحاور المشاركون في حقوق المرأة وواجباتها فانهم يؤكدون أن ما تدارسوه انما هو استجابة لتعاليم الاسلام وهم يفقهون أيضا أن ثمة فرقًا في الهدف والمضمون والدواعي بين ما تنادي به كثير من المنظمات الغربية بهذا الخصوص وما توفق في هذا الحوار.

وقد حررت أبحاث في موضوع هذا اللقاء - كما اللقاء الثاني- من قبل متخصصين ومتخصصات في الجوانب الشرعية والاجتماعية والنفسية والتربوية والسياسية والاقتصادية للخروج برؤية رشيدة متوازنة توصل إلى آليات ومقترحات تساعد صاحب القرار ومؤسسات المجتمع ذات الصلة في اتخاذ الاجراءات المناسبة لتعزيز دور المرأة في المجتمع والتغلب على المشكلات التي تواجه مسيرتها.

خيم على هذا اللقاء قبل بدايته ما تشكله قضايا المرأة في مثل هذا الحوار، من هواجس أكبر من مجرد حقوق وواجبات.. والخشية من تجاوز تفاصيل البحث في بعض الأنظمة وتفعيل بعض الإجراءات الحكومية، لتمكينها من ممارسة دورها أو نيل بعض حقوقها.. لتصبح جزءًا قلقًا من معادلة المحافظة والحداثة، بوصفها عصبًا حساسًا في البنية الفكرية والثقافية والتحولات الخارجية الضاغطة، بين فكي كماشة هما: المحافظون والليبراليون.. المحافظون الذين يرون أن الولوج إلى عالم المرأة السعودية من هذا الباب، إيذان بإرباك معادلة القيم والمحافظة، بينما يستهدف الليبراليون منح المزيد عطاءً، يكون للمرأة فيه حضور وحرية حركة، ما يعلن عن حالة تحول تسرعيون المراقبين للمشهد الوطني.. ما يعطي انطباعًا ما وتحولاً ما لدى الآخر عن المشهد الوطني حيث مشاركة المرأة إلى جانب الرجل في تحمل مسؤولية الحياة.

الحرية المزعومة

وفات هؤلاء وأولئك أن المرأة السعودية متصالحة مع نفسها، منسجمة مع ما جاءت به شريعة الإسلام، وتربأ بنفسها عن الخوض في تفاصيل حرية المرأة المزعومة، لأنها - ببساطة - أيقنت ماهية الحرية التي يريدها مروجوها، وأن المتابع لخريطة الوجود النسائي في المملكة يجدها ثرية بمختلف التخصصات العلمية، والمؤهلة تأهيلاً جيدًا يجعلها على قدر المسؤولية، بل حققت نجاحات مبهرة في كل المجالات الحيوية دون استثناء، وحسبها نجاحًا أن تكون: أمًا تخرج العلماء والقادة.. وزوجة تقف وراء العظماء، وتشحذ هممهم، وأكاديمية حازت أعلى المراتب بكل جدارة.. وإعلامية أثبتت كفاءة فكرها وعمقه وأصالته.. وطبيبة سجلت إنجازًا عالميًا.. ومعلمةً تربي محاضن النشء على الفضيلة.. وإدارية تجمع بين الحزم والرفق، فالصورة مشرقة بالفعل، وإن شابتها شوائب القصور الذي يحتاج إلى الاستدراك من الجميع. لذلك أقيم هذا الحوار الذي كان إنجازًا بحد ذاته، سيما وأن مثل هذه اللقاءات تثري ثقافة الفرد سواء كان مشاركًا أو مطلعًا أو مهما اختلفت مستوياته الفكرية أو الاجتماعية ولايمكن إغفال ما شكله الحافز الصحفي، لإظهار أن هذا الحوار خُصص لتحرير المرأة على فرضية أن المرأة مظلومة في المجتمع السعودي، وكان هذا واضحاً قبل شهر من الحوار، ولو تم استعراض ما كتب في الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية لوجدت هذا الاتجاه واضحًا جدًا دون نقاش، كما رُوِّج لقضايا معينة أن تكون هي القضية الأساس بينما لم تكن في الوقع كذلك، ولهذا فوجئ الإعلاميون وفوجئ بعض مَنْ حضر الحوار بأن أولويات المرأة التي طُرحت بكل أطيافها لم تكن الأولويات التي صنعها الإعلام بل كانت أولويات مختلفة كليًا، وكانت بالفعل متوازنة، وكان أداء عضوات اللقاء المشاركات في هذا الحوار معبراً عن عمق جيد مع احترام توجهات أو فيما تم طرحه من قبل بعضهن سواء كان تشدداً أم انفتاحاً، وكان هناك اهتمام بقضايا المرأة الحقيقية أكثر مما صنعه وهلّل له الإعلام.

كانت قضايا المرأة في هذا الحوار قضية عامة تعنى بشؤون الوطن وحقوقه كإنسان ومسؤولياته تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه ووطنه ككل، وإن اعترض البعض على تخصيص الحوار للمرأة، ليس لأن المرأة دون قضية.. بل لكون القضية داخل المجتمع السعودي هي الأسرة أو المجتمع عموماً باعتبار أن الوضع الاجتماعي السعودي تغير كثيرًا جدًا في السنوات الأخيرة، وأن ثمة أزمات مقبلة اجتماعية، كافراز لواقع المجتمع الذي مر بمرحلة تغير كبيرة جداً واهتمام بالتقانة والناحية المادية بشكل كبير جدًا مع عدم إعطاء الجانب المجتمعي والاجتماعي والأسري - خصوصًا - حظًا من الاهتمام.

أسئلة ملحة

اشترك اللقاءان الثاني والثالث في بعض الأمور التي أثارت عددًا من الأسئلة الملحة في هذا الخصوص، حيث تم تلافي الملحوظات هذه في اللقاءات المتتابعة بعدهما.

سرية الجلسات

فرغم أن البلاد تعيش مرحلة مهمة من مسيرتها المديدة يأذن الله في جو من المكاشفة والمصارحة مع الذات، لم يتفهم البعض ولم يحاول أحد إقناعه عن الدوافع التي جعلت الحوار في هذين اللقاءين يدور خلف أبواب مغلقة، اللهم بدعوى أن الحوار وليد، وأن المداولات الفكرية تجري في مناخ حر بعيد عن المزايدات والاستعراض الإعلامي، وفاتهم اغتنام هذه الفرصة، وما يحوطها من زخم إعلامي غير مسبوق بنقله مباشرة على الهواء في الإذاعة والتلفزيون ونشره مفصلاً في أعمدة الصحف لتستفيد منه الأجيال الجديدة التي نشأ بعضها على الأحادية الثقافية، فلا تجيد الحوار، كان يمكن أن تستفيد مما دار في فعاليات هذين اللقاءين من أدبيات الحوار وثقافته وطرائقه المنهجية ومناخاته المتسامحة.

تحرير البحوث

أيضًا في هذين اللقاءين، استمر نهج تحرير الأبحاث ومناقشتها على الطاولة المستديرة، مايفرض تساؤلات مهمة عدة: ما شأن البحوث الأكاديمية في تنظيم اللقاءات الحوارية؟ وهل مركز الحوار أنشئ ليكون مركز أبحاث وبحوث؟ وما مناسبة هذه الأوراق المقدمة لأية ندوة ومهرجان تثقيفي عام؟

إن التقاء وتلاقح أفكار جميع الأطياف والتوجهات وحصرها في البحوث العلمية الاكاديمية تضيق من سعة مثل هذه اللقاءات الحوارية على قدر رحابتها وحسب ذلك المراكز البحثية في الجامعات ومهمتها البحوث والإشراف عليها وليس المركز الوطني للحوار، خشية من أن يفقد الحوار الوطني كينونته كحوار لجميع الأطياف ويقتصر على فئة واحدة..حتى لانفقد بوصلته ومؤشره الأساس مصلحة البلاد جميعًا ومصلحة المواطنين أجمعين.

التوصيات

وقعت توصيات اللقاءين: الثاني والثالث في إشكالية الحيادية والتوازن، فهي لا تخاطب جهات أكاديمية أو وزارات حكومية أو هيئات رسمية..كونها مضاضاة وهلامية، وليس فيها أي إلزام لأي طرف من الأطراف، على سبيل المثال: مَنِ المخاطب بعينه بهذه التوصيات؟ ومَنِ المسؤول عن ترسيخ مفاهيم الحوار في المملكة العربية السعودية؟ أو تعزيز دور المرأة في المجالات كافةً؟ أو تطوير وسائل الاتصال بين الحاكم والمحكوم؟ أو دعم المناشط الطلابية غير الصفية؟ أو تجديد الخطاب الديني..؟ ونحو ذلك. كان من المأمول أن يتوصل المتحاورون إلى استراتيجيات واضحة ومحددة على جميع القطاعات الحكومية الرسمية، والقطاعات شبه الرسمية، وغير الرسمية، عن ماهية الأدوار المنوطة بها في عملية التحديث والتطوير والإصلاح السياسي والإداري والثقافي.